قوائم المحتويات متاحة على ASJP المنصة الجزائرية للمجلات العلمية
الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية
الصفحة الرئيسية للمجلة: www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/552

واقع الصناعة التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية

The Reality of the Manufacturing Industry and its Role in Developing Arab

صليحة يعقوبن [1] *
[1] جامعة الجزائر 3، إبراهيم سلطان شيبوط– الجزائر

Key words:

Mining,

Manufacturing industry,

The Arab industrial sector,

Arab countries.

Abstract

Manufacturing industry is one of the most important branches of the industrial sector, and is very important in the industrial fabric of the Arab countries, where it seeks to develop it with the aim of eliminating dependency on the hydrocarbon sector, especially since most of these countries are oil countries, and this study aims to try to highlight the reality of manufacturing industry Arab and its importance in The Arab economies, through the recognition of the reality of this sector and its contributions to macroeconomic variables (creating value added within the economy, its contribution to GDP, and manufacturing exports.....) In addition to highlighting the most important problems suffered by them, such policies adopted by the Arab countries are the solution to the advancement of the industrial sector and increase its role and position in the local economy.

The study concluded in the end that the performance of the Arab manufacturing industry is weak and modest despite the resources and wealth contained in the Arab world.

معلومات المقال

تاريخ المقال:

الإرسال :06-12-2019

القبول : 30-01-2020

الكلمات المفتاحية:

الصناعة الاستخراجية،

الصناعة التحويلية،

القطاع الصناعي العربي،

الدول العربية.

ملخص

تعد الصناعة التحويلية إحدى أهم فروع قطاع الصناعة، و تكتسي أهمية بالغة في النسيج الصناعي للدول العربية، حيث تسعى إلى تنميتها وتطويرها بهدف التخلص من التبعية لقطاع المحروقات خاصة وأن معظم هذه الدول هي دول نفطية، وتهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز واقع الصناعة التحويلية العربية وأهميتها في الإقتصاديات العربية، من خلال إبـراز واقع هذا القطاع ومساهماته في المتغيرات الإقتصادية الكلية(خلق القيمة المضافة داخل الاقتصاد، مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وصادرات الصناعة التحويلية.....)، بالإضافة إلى إبراز أهم المشاكل الذي يعاني منها وكـذا السياسات المنتهجة من طرف الدول العربية من أحل النهوض بالقطاع الصناعي وزيادة دوره ومكانته في الاقتصاد المحلي.

وقد خلصت الدراسة في الأخير إلى ضعف وتواضع أداء الصناعة التحويلية العربية بالرغم من الموارد والثروات التي يتضمنها الوطن العربي.

* Corresponding author at: Ibrahim Soltan CHIBOTE University of Algiers 3, ALGERIA
Email : yakouben.saliha@univ-alger3.dz

1ـ مقدمة

تسعى الدول العربية جاهدة من أجل اللحاق بركب العولمة والاندماج في الاقتصاد العالمي، بتطبيق حزمة من الاصلاحات على اقتصادها عموما وعلى القطاع الصناعي خاصة، بحيث تتماشى مع التغيرات العالمية وتعمل على رفع نسبة النمو. ويعد قطاع الصناعة ركيزة هامة من ركائز التنمية في البلدان العربية، فهو من أهم القطاعات الهادفة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي وأكثر القطاعات قدرة على الانتشار والتشابك وخلق القيمة المضافة، وخلق فرص العمل وتعزيز قيمة العملة ومن ثم فهو أكثر القطاعات قدرة على تحقيق التنمية.

وباعتبار قطاع الصناعة التحويلية فرع من فروع القطاع الصناعي فهو من أهم قطاعات الاقتصاد التي يرتكز عليها التطور الاقتصادي الحديث لأي بلد، فهي تعتبر الأداة الأكثر فعالية في تحويل الاقتصاد من نشاطات ذات قيمة مضافة منخفضة إلى تلك التي تحقق معدلات نمو سريعة وتوفير إمكانية متزايدة تعمل على تحقيق التنمية المستدامة، وهو يشمل على مجموعة واسعة من الأنشطة الصناعية، من أهمها الصناعات الهيدروكربونية، صناعة الأسمدة، صناعة الخشب ومنتجاته، صناعة الإسمنت ومواد البناء، الصناعات المعدنية، الصناعات الهندسية، صناعة الأدوية، صناعة المنسوجات والملابس، صناعة الأغذية والصناعة الكيماوية، ويستمد هذا القطاع أهميته من حيث كونه مصدرا هاما لتنويع الصادرات، وخفض الواردات وتشغيل العمالة، ما يساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للدول، وتوفير متطلبات الحياة لأفراد المجتمع.

على أساس ما سبق تم طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع الصناعات التحويلية في الدول العربية؟ وما مدى مساهمتها في تطوير اقتصاديات هذه الدول؟

ولقد تناولت الدراسة المحاور التالية:

I -ماهية الصناعات التحويلية.

II-تحليل وضعية القطاع الصناعي في الدول العربية.

III-تحليل واقع الصناعة التحويلية في الدول العربية.

I ـ ماهية الصناعات التحويلية

I.1 تعريف الصناعة وأنواعها : تعرف الصناعة على أنها "مجموعة من المؤسسات التي تُنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانساً مطلقا"[1]. تنشط هذه المؤسسات في إطار قطاع اقتصادي هو القطاع الصناعي والذي يُعرف على أنه "وحدة رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني والمتكون من عدد متزايد من الفروع والمشاريع الصناعية التي تستخرج المواد الخام من الطبيعة وتُحولها إلى سلع مادية وطاقة للاستهلاك الإنتاجي والشخصي، وخدمات ذات طبيعة صناعية تهدف للمحافظة على قيمة استعمالية أو إعادة تصنيعها [2].

وتتنوع الصناعات بين صناعات استخراجية تقوم على استخراج مختلف الخامات والوقود والثروات الطبيعية من باطن الأرض، وتتطلب توفير مواد خام واستثمارات كبيرة وتكنولوجيا عالية. وصناعات تحويلية ينطوي نشاطها على تحويل المواد الاولية الى منتجات نهائية أو منتجات وسيطة، ولهذا تسعى الدول لتطوير هذه الصناعات والاعتماد عليها أكثر في اقتصادياتها.

I.2 دور الصناعات التحويلية في الاقتصاديات العربية

للصناعات التحويلية أهمية كبيرة في الاقتصاديات العربية تتمثل أهمها في[3]:

ـ بناء الاقتصاد الوطني : عندما تمتلك الدولة صناعات تحويلية أكثر تطورا يكون اقتصادها أقوى وبالتالي قدرتها التصديرية تكون كبيرة مما ينعكس على اقتصادها الوطني.

ـ توفير فرص العمل: تساعد الصناعات التحويلية على توفير الكثير من فرص العمل، خاصة في الدول التي تعاني من مشكلة البطالة مثل غالبية الدول العربية، اذ أنها على الرغم من اعتمادها على الآلات الا أنها في حاجة دائمة الى القوة العاملة بهدف انهاء الأعمال اليدوية وإدارة الآلات.

ـ تحقيق التقدم والنمو: تؤدي الصناعات التحويلية الى تحقيق التقدم والنمو خاصة في المناطق الصغيرة، فتقدم المدن يعود بشكل رئيسي الى اعتمادها على الصناعة التي ينتج منها التجارة فيما بعد، فالصناعات التحويلية متى تطورت فإنها تساعد على تحقيق التقدم والرقي للدول.

ـ تحقيق التنمية والتكامل: تسهم الصناعات التحويلية في تحقيق التنمية الاقتصادية لمعظم دول العالم، اذ أصبح باستطاعتنا الآن صناعة المنتجات بأسعار أقل من السابق، وهو ما يحقق قدرا كبيرا من التنمية القائمة على توفير السلع لأكبر قدر ممكن من السكان، حيث نجد وجود قطاع صناعي يتولى انتاج القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيطية والإنتاجية، سيساعد على بناء الأساس المادي للاقتصاد القومي من خلال تنمية باقي فروع وأنشطة الاقتصاد القومي.

ـ تعزيز الاستقلال الاقتصادي: ان الدول التي لا تمتلك صناعات تحويلية لا تمتلك استقلالها الاقتصادي بعد، وهذا واقع كافة الدول النامية ومنها الدول العربية، اذ تسهم الصناعات التحويلية بشكل كبير في الحد من اللجوء الى الاستيراد من الدول الأخرى، وخصوصا السلع الاستراتيجية التي لا يمكن الاستغناء عنها مثل السلع الغذائية، ان وجود قطاع صناعات تحويلية ناضج ومتكامل سيعمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادي وتقليص معدلات استيراد السلع المصنعة بكافة أنواعها وسيمهد ذلك لتقليص معدلات التبعية التجارية والتكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة.

ـ زيادة رأس المال: يعتبر قطاع الصناعات التحويلية من أكثر القطاعات مساهمة في عملية التراكم الرأسمالي، فالإنتاجية المرتفعة لهذا القطاع وقابليته على خلق التشابك الإنتاجي

سيؤدي الى رفع مستوى الفائض الاقتصادي المتحقق في هذا القطاع مقارنة بالقطاعات الأخرى، ولا تقتصر العملية على توفير الأموال اللازمة للاستثمار، وانما تتعدى ذلك الى تهيئة وسائل الإنتاج والتجهيزات الصناعية الأخرى التي تستخدم في عملية الاستثمار، الأمر الدي سيخفض من حجم الصعوبات التي تواجه عملية الاستثمار، وتقليص معدلات الاستيراد للسلع الاستثمارية.

بصفة عامة يمكن القول أن وجود صناعة تحويلية متطورة في دولة ما يساهم في بناء اقتصاد قوي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة.

I-3 السمات العامة للصناعة التحويلية العربية

تمتاز الصناعة التحويلية في الدول العربية بجملة من الخصائص والتي تميزها عن باقي القطاعات الأخرى، حيث تعتبر من أهم المرتكزات الاقتصادية العربية، وتمثل أوسع المجالات الاستثمارية، حيث استطاعت رغم كل الظروف الاقتصادية التي مرت بها الدول العربية أن تحافظ على ديمومتها ومن أهم سماتها ما يلي [4]:

-تتصف الصناعات التحويلية العربية بعدم التنسيق والتكامل فيما بينها، سواء كان التكامل أفقيا أو عموديا، وهذا ما ينعكس سلبا على نمط التصنيع العربي؛

-تعتمد جل الصناعات التحويلية العربية في توفير المواد الأولية على الخارج نتيجة زيادة عدد المصانع وارتفاع قدراتها الإنتاجية؛

-معظم تقنيات الانتاج من فنون معرفية ومعدات وآلات مستوردة من الخارج؛

-ضعف معدلات نمو وتطور الصناعة التحويلية بشكل عام؛

-معظم الصناعات التحويلية لا تعمل بكامل طاقتها الانتاجية بسبب محدودية الأسواق والمنافسة الشديدة التي تواجهها داخليا وخارجيا؛

- تتوزع ملكية الصناعات التحويلية العربية بين القطاعين الخاص والعام إلا أن هذا الأخير لازال يستحوذ على الجزء الأكبر منها؛

-بالرغم من تبني سياسات الانفتاح الاقتصادي من قبل الدول العربية إلا أن بعض الصناعات التحويلية لازالت تحض بالحماية والدعم؛

-لازالت عمليات تمويل الصناعات التحويلية في الدول العربية من طرف الجهاز المصرفي المحلي محدودة ومتواضعة، وتتميز بالتعقيدات الادارية وارتفاع أسعار الفائدة؛

-تفتقر معظم منتجات هذه الصناعات الى مقاييس ومعايير الجودة العالمية؛

بالرغم من هذه الخصائص إلا أن الصناعات التحويلية العربية توفر العمل لنسبة كبيرة من القوى العاملة العربية، كما تعمل على تنمية وتطوير اقتصاديات هذه الدول.

I-4 متطلبات نجاح الصناعات التحويلية في الدول العربية

بهدف قيام صناعة ناجحة ومتطورة بشكل عام لابد من تهيئة متطلباتها والتي يمكن لنا حصرها في اهم النقاط التالية[5]:

■ **المواد الخام ومصادر الطاقة**

عملية التصنيع تقوم أساسا على تحويل المواد الاولية الى منتجات وهذا يعني أن توفير المواد الخام من الضرورات الرئيسية وتشكل أحد الركائز الاساسية لعملية التصنيع، ولكن ما ينبغي الاشارة اليه في هذا الصدد هو ان توفر المواد الخام كالطاقة لا يضمن قيام صناعة ناجحة رغم ان وجودها يجعل الطريق ممكنا للتطور الا إذا توفر لبلد ما

القدرة والعزم على استغلالها بالشكل المطلوب.

■ **رأس المال**

الدول التي تسعى الى بناء صناعة ناجحة ومتطورة يجب أن تضع في حساباتها تهيئة رأس المال المطلوب لان توفيره ضروري لتمويل الاختراعات والأبحاث والاستمرار في انتاج أدوات الانتاج، ويمكن أن يتم ذلك او جزءا منه من خلال التركيز على تكوين المدخرات من رأس المال الوطني. والا فإن الدولة سوف تضطر الى الاعتماد على المدخرات الاجنبية لتفادي العجز في الموارد المالية سواء في شكل قروض أو مساعدات، ولا يخفى ما لذلك من اثار اقتصادية وسياسية خطيرة.

■ **القوى العاملة**

تشمل القوى العاملة (العمل الماهر ، الفنيين والمهندسين ، وخريجي الدراسات العملية ومديري الاعمال)،ولاشك من أن للعنصر البشري أهمية كبيرة في عملية التصنيع ، واذا علمنا أن الصناعة الحديثة تعتمد على العلم والتقانة ندرك عندها بأن توفر الايدي العاملة بالكم وبأجور منخفضة لا يكون عاملا حاسما لقيام صناعة متطورة ما لم يتم تدريبها وتأهيلها ليكون لديها القدرة على الفهم والسيطرة على الأسس المعقدة للتقنية الحديثة وذلك من خلال التركيز على رفع مستوى التعليم والتدريب للقوى العاملة الوطنية لأن الاعتماد على الخارج سوف يضيف أعباء اضافية تتمثل جزءا منها في ارتفاع تكلفة المنتجات المصنعة فضلا عن ارتفاع تكلفة الاستثمارات في المشاريع الصناعية الجديدة.

■ **السوق (حجم الطلب)**

ان حجم الطلب على منتجات الصناعة من أهم مستلزمات التطور الصناعي، وتظهر هذه الأهمية من خلال علاقة حجم المنتجات بسعة السوق، وعند تفحص سعة السوق بالنسبة للمنتجات الصناعية نلاحظ أن كفاية الطلب النقدي لا

172

تحدد سعة السوق لأن الاخير يتحدد بمستوى الانتاجية والكمية المعروضة من رأس المال الحقيقي كما اف حجم السكان لا يحدد لوحده سعة السوق لأنها تسهم فقط في توزيع المواد والمنتجات ولا تحدد كمياتها وكفاءاتها، بل أن مستوى انتاجية السكان (معدل الانتاج الفردي) هو الذي يحدد سعة السوق، ويعني ذلك بأن نمو الانتاج الحقيقي هو الاساس الحقيقي في نمو السعة الحقيقية للسوق.

II_تحليل وضعية القطاع الصناعي في الدول العربية

لقد حاولت الدول العربية بناء قاعدة صناعية قوية تهدف الى زيادة القيمة المضافة للصناعة والرفع من معدلات نموها، وفيما يلي تحليل لوضعية القطاع الصناعي من خلال بعض المؤشرات.

II_1 مشاكل القطاع الصناعي العربي

رغم أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الصناعي في الدول العربية، الا أنه لايزال يعاني من العديد من المشاكل التي تعيق تطوره، خاصة فيما يتعلق بتوفير البنى التحتية اللازمة للنشاط الصناعي والنفاذ الى الأسواق الخارجية، وفيما يلي أهم هذه الصعوبات[6]:

- الافتقار للرؤى والسياسات والحوافز طويلة المدى في تنمية قطاع الصناعة العربية، وضعف كفاءة النظم المؤسسية والتنظيمية والقانونية الناظمة للنشاط الصناعي ويتجلى ذلك في المراتب المتأخرة لمعظم الدول العربية في المؤشرات الدولية للأداء.
- ضعف القدرات التقنية العربية في مجالات الاستكشاف وأعمال البحث والتنقيب والإنتاج.
- قصور في البنى التحتية كالمناطق الصناعية، وضعف استغلال الطاقات الصناعية المتاحة، بالإضافة الى ضعف كفاءة القوى العاملة.
- عدم التوافق بين برامج ومخرجات التعليم واحتياجات التنمية الصناعية، وانتشار الفساد ومشاكل ضعف كفاءة الإدارة الصناعية، وتماثل الإنتاج الصناعي بين الدول العربية لغياب التنسيق والتكامل.
- صعوبات النفاذ الى الأسواق الخارجية نظرا لتدني الالتزام بالمواصفات والمقاييس العالمية، بالإضافة الى الاعتماد الشبه كلي على استيراد تكنولوجيا الإنتاج الصناعي والمدخلات الصناعية الضرورية في صناعات عديدة.

II_2 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي

ساهم قطاع الانتاج السلعي بحوالي 46.7% من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي العربي لعام 2017 مقابل 44.5% في سنة 2016، وجاء هذا التحسن نتيجة ارتفاع مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي، حيث انتقلت من 18.5% عام 2016 الى 21.7% عام 2017.

أما الصناعات التحويلية فقد عرفت مساهمتها تراجع طفيفا حيث بلغت 10.2 % عام 2017، أما قطاع الزراعة فقد ساهم بنسبة 5.6% من الناتج في نفس السنة، وبمعدل انخفاض بلغ 2.8% مقارنة بمعدل نمو قدره 0.4% في العام 2016 بما يعكس تدني مساهمة الزراعة.

بالنسبة لقطاع الخدمات ساهم بنسبة 51.9% في تكوين الناتج المحلي الاجمالي، توزعت بين مساهمة الخدمات الحكومية البالغة 14.3% وغير الحكومية 30.3%، بينما بلغت مساهمة صافي الضرائب غير المباشرة 1.8%[7]، ويرجع ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات

في الدول العربية الى ضعف القطاع الصناعي التحويلي وارتفاع نسبة الخدمات غير التجارية مثل الإدارة والصحة العامة والتعليم العام.

الجدول رقم 01: الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية للدول العربية(نسبة مئوية)

السنوات	هيكل الناتج المحلي الاجمالي				معدل النمو السنوي بالأسعار الجارية		
	2010	2015	2016	2017	2015-2010	2016-2015	2017-2016
قطاعات الانتاج السلعي منها:	57.2	47.0	44.5	46.7	0.8-	8.2-	8.8
الزراعة	6.2	5.8	6.0	5.6	1.8	0.4	2.8-
الصناعات الاستخراجية	33.9	21.5	18.5	21.7	-5.7	16.7-	21.5
الصناعات التحويلية	9.5	10.6	10.6	10.2	5.5	3.8-	0.5
باقي قطاعات الانتاج	7.6	9.1	9.4	9.1	7.0	0.1	0.5
اجمالي قطاعات الخدمات منها:	42.1	52.0	54.1	51.9	7.7	0.7	0.4-
الخدمات الحكومية	11.3	14.4	15.3	14.3	2.7	3.3	3.3-
صافي الضرائب غير المباشرة	0.9	0.9	1.8	1.8	4.8	89.0	4.4
الناتج المحلي الاجمالي	100	100	100	100	3.2	3.1-	3.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 28

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ استحواذ القطاع الاستخراجي على نسبة معتبرة من الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية رغم تأثرها بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، أما الصناعات التحويلية فمساهمتها تبقى ضعيفة جدا، وعلى الرغم من الجهود التنموية في المنطقة العربية لتطوير الصناعات التحويلية مازال البترول يمثل المصدر الأساسي للعوائد الأجنبية بالنسبة للدول النفطية، مما أدى الى تقلبات عديدة في مصادر النقد الأجنبي لعدد كبير من هذه الدول.

وعموما يمثل قطاع الصناعات التحويلية في المستقبل بالنسبة للدول العربية خيارا استراتيجيا لتنويع مصادر الدخل القومي، والاسهام في التقليل من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل، لاسيما أن مجال التوسع في الصناعة التحويلية ما يزال كبيرا وميسرا، وفرص النمو متاحة وممكنة بشكل كبير، وان اسهام قطاع الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي ما يزال متواضعا[8].

II.3 مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

يؤدي قطاع الصناعة في البلدان العربية دوراً مهماً في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويساهم بشقيه الاستخراجي والتحويلي في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن القطاع الصناعي في الدول العربية تغلب عليه هيمنة الصناعة الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي وضعف مساهمة الصناعة التحويلية، وحتى الزيادات التي طرأت على مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية تعود في مجملها إلى ارتفاع مساهمة الصناعة الاستخراجية.

ولقد حقق الناتج الصناعي العربي في الدول العربية نموا إيجابيا بلغ حوالي 14 %، حيث ارتفع من692 مليار دولار في عام 2016 الى حوالي 788 مليار دولار في عام 2017، ويعود السبب الأساسي للزيادة في الناتج الى التحسن الملحوظ في أسعار النفط الخام نتيجة خفض بعض الدول المنتجة الرئيسية للنفط داخل وخارج منظمة الأوبك الإنتاج بواقع 1.8 مليون برميل في اليوم خلال عام 2017 في خطوة تستهدف استعادة السوق لتوازنها في ظل ما شهدته من تخمة في مستويات المعروض النفطي.

الجدول رقم **02**: قيمة الناتج الصناعي العربي (بالأسعار الجارية) الوحدة: مليار دولار

	الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%	القيمة المضافة	المساهمة في الناتج المحلي الاجمالي%
2012	1081	40.6	246	9.2	1327	49.8
2013	1042	37.9	253	9.2	1296	47.2
2014	951	34.2	266	9.6	1217	43.8
2015	529	21.6	261	10.7	790	32.3
2016	440	18.4	251	10.5	692	29.0
2017	535	21.7	253	10.2	788	31.9

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، العدد 38، ص 68

من خلال الجدول نلاحظ أن مساهمة الناتج الصناعي العربي من اجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للعام 2017 بلغت حوالي 31.9%، حيث توزعت بين 21.7 % للصناعات الاستخراجية، و10.2 % للصناعات التحويلية.

والشكل الموالي يوضح مساهمة كل من الصناعة التحويلية والاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم **01**: تطور القيمة المضافة لكل من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية في الوطن العربي 2010-2017

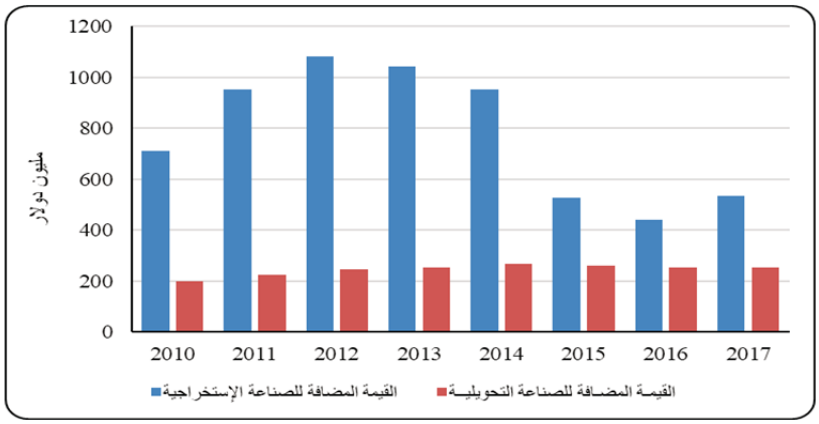

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، العدد 38، ص 6

174

وعلى مستوى الدول تراوحت مساهمة الناتج الصناعي بين 49.4% في الكويت و3.3 % في جيبوتي، حيث تصدرت كل من الكويت وليبيا وقطر والعراق وعمان مجموع الدول العربية من حيث ارتفاع مساهمة الناتج الصناعي في ناتجها المحلي الإجمالي، وتليها كل من السعودية والبحرين والامارات ومصر والجزائر.

الجدول رقم 03: مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية (2017)

الدول العربية	القيمة المضافة (مليون دولار)	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي(%)
الاردن	7.381	18.4
الامارات	105.868	27.6
البحرين	11.303	32.0
تونس	6.699	16.8
الجزائر	40.107	23.5
جيبوتي	65	3.3
السعودية	263.005	38.3
السودان	17.929	14.5
سورية	-	-
العراق	77.184	40.1
عمان	29.217	40.5
فلسطين	1.600	11.0
قطر	70.470	42.0
القمر	35	5.6
الكويت	59.011	49.4
لبنان	4.625	8.8
ليبيا	20.087	45.9
مصر	50.366	25.9
المغرب	19.776	18.8
موريتانيا	638	14.3
اليمن	2.403	12.8
المجموع	787.770	31.9

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، العدد 38، ص 322.

II.4 مساهمة الصناعة في العمالة الكلية

بلغت نسبة العمالة في القطاع الصناعي حوالي 17.7 % من مجموع العمالة العربية في سنة 2016، وهذا ما يمثل حوالي 24 مليون عامل من مجموع 136.4 مليون عامل، ويمثل قطاع الخدمات والفلاحة على التوالي 64 % و18.3 % من مجموع القوى العاملة، ويدل تدني حصة القطاع الصناعي من القوى العاملة على تخصص العديد من الدول العربية في انتاج السلع الأولية واهتمامها بالصناعات كثيفة رأس المال بدلا من الصناعات كثيفة العمالة، وهو ما يحد من قدرة تلك الدول على إيجاد فرص عمل كافية للمتعلمين وأصحاب المهارات العالية.

الجدول رقم 04: توزيع العمالة في الدول العربية حسب القطاع الاقتصادي سنة 2016(%)

الدول العربية	الزراعة	الصناعة	الخدمات
الاردن	5.3	13.9	80.8
الامارات	2.7	9.1	88.2
البحرين	0.7	22.1	77.2
تونس	18.8	32.3	48.9
الجزائر	15.0	32.5	52.5
جيبوتي	60.3	10.7	29.0
السعودية	4.5	10.0	85.5
السودان	40.9	9.2	49.9
سورية	15.0	37.4	47.6
الصومال	-	-	-
العراق	4.2	15.6	80.2
عمان	32.1	6.9	61.0
فلسطين	8.7	13.0	78.3
قطر	0.8	23.8	75.5
القمر	55.0	-	-
الكويت	3.7	30.0	66.3
لبنان	1.3	28.6	70.1
ليبيا	2.5	21.3	76.2
مصر	23.4	12.1	64.5
المغرب	22.4	29.5	48.1
موريتانيا	35.3	7.2	57.5
اليمن	39.1	7.4	53.5
المجموع	18.3	17.7	64.0

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، العدد 38، ص 305.

ونلاحظ أن هناك اختلاف في نسبة العاملين في القطاع الصناعي الى اجمالي عدد العاملين من دولة الى أخرى تبعا لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية فيها، ويبين الجدول أسفله أن القطاع الصناعي بنوعيه الاستخراجي والتحويلي يستقطب نسب عالية من اليد العاملة في بعض الدول العربية مثل سوريا 37.4 % ، تونس 32.3% ، الجزائر 32.5%، قطر 23.8%، لبنان 28.6 % والمغرب 28.6 % وبالمقابل هناك مساهمة متواضعة لقطاع الصناعة في، التشغيل في باقي الدول العربية مثل اليمن وموريتانيا وعمان والسعودية والسودان والإمارات والأردن، ويرجع ذلك إلى المساهمة الكبيرة لقطاع الخدمات وكذا القطاع الزراعي في هذه الدول في استقطاب اليد العاملة على حساب القطاع الصناعي. ففي الأردن مثلا يستقطب قطاع الخدمات 80.6%من اليد العاملة، وفي الإمارات يستقطب قطاع الخدمات 88.2%من اليد العاملة، وفي جيبوتي يستقطب القطاع الزراعي 72.2%من اليد العاملة[9].

II.5 مساهمة الصناعة في الصادرات

تتميز الدول العربية بضعف الصادرات من المنتجات المصنعة مقارنة بصادرات المواد الطاقوية، ورغم تبني العديد من البرامج لتحديثها والعمل على بناء قاعدة صناعية متطورة ،إلا أنه لم يظهر ذلك الأثر واستمرت العديد من الدول العربية على الاعتماد في صادراتها على النفط وبعض المواد الخام والتي تشكل الهيكل الاساسي للصادرات العربية ،كما أن صادراتها من المنتجات النفطية والبتر وكيماوية تشكل العمود الرئيسي لصادراتها غير النفطية، ويشير الهيكل السلعي للصادرات العربية الى استحواذ فئة الوقود والمعادن على الحصة الأعلى في الصادرات الاجمالية العربية من 58.7% خلال العام 2016 لتصل الى 60.1% في عام 2017، أما حصة المصنوعات فقد شهدت انخفاضا محدودا لتصل الى نحو30.5.% من اجمالي الصادرات العربية عام 2017 مقارنة مع حصة قدرها 30.7% في العام 2016، وهذا راجع الى انخفاض معظم السلع المكونة لتلك المجموعة السلعية، حيث تراجعت الأهمية النسبية لكل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل في الصادرات العربية .والشكل التالي يمثل هيكل الصادرات العربية.

الشكل رقم **02**: الهيكل السلعي للصادرات العربية الاجمالية

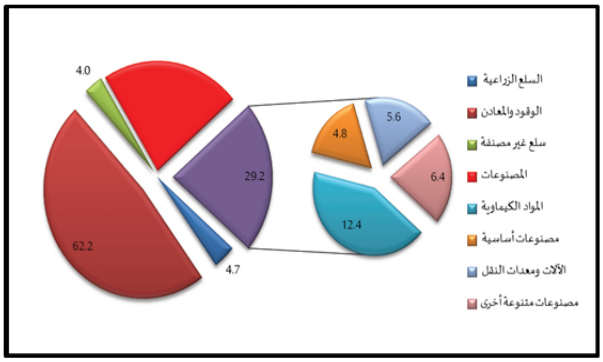

المصدر: التنويع الاقتصادي: مدخل لتصويب المسار وإرساء الاستدامة في الاقتصاديات العربية، تقرير التنمية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الإصدار الثالث، 2018، الكويت، ص 79

رغم تراجع صادرات الوقود إلا أنها تبقى المستحوذ الاكبر على الصادرات الصناعية، في حين تبقى مساهمة صادرات الصناعة التحويلية متدنية جدا.

III.تحليل واقع الصناعة التحويلية في الدول العربية

III.1 مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي

تضم الصناعة التحويلية مجموعة كبيرة من الانشطة الصناعية، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي لازالت محدودة ولا تلبي معظم الاحتياجات من السلع والمنتجات الصناعية مقارنة بالقطاع ألاستخراجي المسيطر على نسبة كبيرة من القيمة المضافة الصناعية، ويرجع ذلك الى نقص الامكانات البشرية والمادية وسوء الاستراتيجيات التنموية التي أهملت عنصر البحث الصناعي والتكنولوجي، حيث تشير البيانات الاحصائية المتوفرة الى ان القيمة المضافة للصناعات التحويلية العربية عام 2017 بلغت حوالي 252.6 مليار دولار مقارنة بحوالي 251.3 مليار دولار في عام 2016 وبمعدل نمو بلغ 0.5%، وبلغت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي العربي في 2017 حوالي 10.2% مقارنة بحوالي 10.5% في العام 2016، يأتي ذلك نتيجة نمو الناتج المحلي الإجمالي مع بقاء القيمة المضافة للصناعات التحويلية عند مستواها للعام السابق.، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 05: مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية

السنة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (مليار دولار)	التطور السنوي %	نسبة القيمة المضافة في الناتج المحلي الاجمالي
2012	246	10.5	9.2
2013	253	3.0	9.2
2014	266	5.1	9.6
2015	261	-1.9	10.7
2016	251	-3.8	10.5
2017	253	0.5	10.2

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، العدد 38، ص 68

وعرفت معدلات النمو التي حققتها الصناعات التحويلية في الدول العربية في العام 2017 تفاوتا كبيرا، حيث تراوحت بين 18.6% في البحرين و2.3 % في العراق، كما يلاحظ أن هناك تذبذب في معدل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية العربية، حيث شهدت تراجعا ملحوظا خلال الفترة 2015-2016 ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط وتأثيرها على قطاع الصناعة التحويلية، على اعتبار أن أغلب الدول العربية هي دول نفطية، وتأثرت بشكل كبير بتراجع أسعار النفط في السوق الدولية، بالإضافة إلى إرتباط هذه الصناعات بقطاع الصناعات الإستخراجية.

والشكل الموالي يوضح مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة على حدة خلال سنة 2017.

الشكل رقم 03: مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال سنة 2017

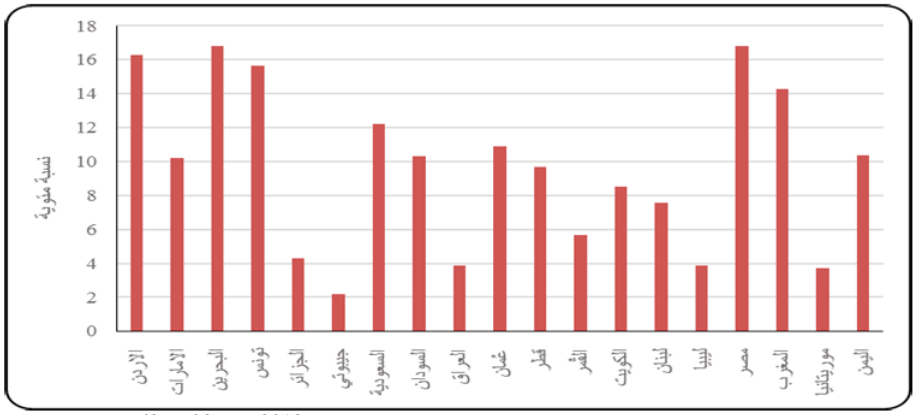

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018، العدد 38ص .69

ولقد شهدت الصناعات التحويلية العربية نموا اجماليا طفيفا بلغ حوالي 0.5 %. بلغت القيمة المضافة في قطاع التشييد والبناء في عام 2017 حوالي 175 مليار دولار مسجلا انكماشا بنسبة 0.4 %، بينما وصل إنتاج الدول العربية من الإسمنت في عام 2016 إلى حوالي 233 مليون طن وبمعدل نمو بلغ حوالي 4 %. ووصل إنتاج الدول العربية من الحديد الصلب في عام 2017 إلى حوالي21.5 مليون طن وبمعدل نمو ملحوظ بلغ حوالي 7.1% ، وبلغ الإنتاج العربي من صناعة السكر في عام 2016 حوالي 3.6 مليون طن تشكل حوالي 28.8 % من اجمالي الاستهلاك العربي، من جانب أخر بلغ إجمالي الطاقة التكريرية لمصافي النفط العاملة في الدول العربية في عام 2017 حوالي 8.9 مليون برميل يوميا بانخفاض يوميا حوالي 248 ألف برميل يوميا عن مستواه في عام 2016 وشهدت الصناعات البتروكيماوية حوالي نموا بلغ 3.7 % مدعومة باستثمارات إضافية جديدة في هذا القطاع، فيما استقر مستوى إنتاج الايثلين عند مستواه المسجل العام السابق والبالغ حوالي 27.3 مليون طن/ سنة[10].

III.2 مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات العربية

بلغت صادرات الصناعة التحويلية لأربع عشرة دولة عربية حوالي 116.9مليار دولار وشكلت حوالي 15.6%من إجمالي صادرات تلك الدول في سنة .2016 وتحتل السعودية المرتبة الأولى من حيث قيمة تلك الصادرات، إذ بلغت صادراتها حوالي 33.5مليار دولار أي ما يعادل حوالي 28.7 % من إجمالي صادرات الصناعة التحويلية للمجموعة، تليها الإمارات ب 19.9 مليار دولار ثم المغرب بحوالي 16.1مليار دولار. أما من حيث أهمية صادرات الصناعة التحويلية في إجمالي صادرات الدول المشمولة في المجموعة فتتصدر تونس المجموعة، إذ شكلت تلك الصادرات حوالي 76.5%من إجمالي صادراتها، تليها الأردن بحوالي 72 % ثم المغرب بحوالي 70.8%[11] والجدول أدناه يوضح قيمة ونسبة صادرات الصناعة التحويلية في مجموعة من الدول العربية خلال سنة 2017.

ويلاحظ من خلال الجدول الموالي ارتفاع نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات في كل من الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب، ويمكن تفسير ذلك بأن هذه الدول هي دول غير نفطية وتعتمد بشكل أساسي على الصناعة التحويلية للحصول على مواردها. بالمقابل يلاحظ انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الصادرات في بقية الدول العربية ويرجع سبب ذلك إلى أن صادرات تلك الدول يغلب عليها الصادرات النفطية والغاز الطبيعي، فهي دول غنية بهذه الموارد كالسعودية والإمارات والكويت وقطر والجزائر...

الجدول رقم 06: صادرات الصناعة التحويلية لعينة من الدول العربية خلال سنة 2017

الدول	قيمة الصادرات (مليون دولار)	نسبة الصادرات من الصناعة التحويلية	نسبة صادرات الصناعة التحويلية في التجارة العالمية
الأردن	5.449	69.6	0.04
الإمارات	19.875	7.5	0.17
البحرين	2.676	23.9	0.16
تونس	10.765	76.5	0.11
الجزائر	1.776	4.7	0.12
السعودية	37.12	18.4	0.55
عمان	6.082	15.5	0.07
قطر	4.019	5.2	0.10
القمر	5	21.7	-
الكويت	5.068	9.2	0.28
لبنان	2.492	62.6	0.02
مصر	10.078	52.9	0.15
المغرب	15.188	69.4	0.14
اليمن	16.8	16.8	0.01
مجموع الدول العربية	120.8	14.7	0.15

المصدر: البنك الدولي تقرير مؤشرات التنمية الدولية، 2017. على الموقع:
https://www.albankaldawli.org

وتتميز بنية الصادرات العربية بالتقانة المتدنية وضعفا كبيرا في الصادرات ذات المحتوى التكنولوجي، خاصة إذا ما تمت المقارنة مع دول صاعدة مثل كوريا، وتعتمد بشكل مكثف على مصادر الثروة الطبيعية، ويوجد عدد قليل من الدول العربية التي حققت إنجازا في مجال الصناعات التي تعتمد على التقانة المتوسطة وهي تونس والمغرب ومصر والأردن، وهنا يجب أن ننوه الى ضرورة تطوير التقانة الحديثة بأبعادها الثلاثة وهي البحث والتعليم والتدريب.

III-3 سبل تطوير القطاع الصناعي العربي

يشكل القطاع الصناعي بشقيه الاستخراجي والتحويلي قوة الدفع الرئيسية للاقتصاد العربي المعاصر، وهذا من خلال ما يتيحه من حيث الموارد وفرص العمل وترقية التجارة الخارجية والتنمية المحلية والتعاون التنموي وزيادة الاستثمار العربي البيني، ويعتبر استمرار هذا الدور ضرورة لمستقبل اقتصاديات الدول العربية فالصناعة تلعب دورا مهما في زيادة فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة وتنويع الموارد ولتحقيق ذلك لا بد من تكثيف الجهود وتضافرها وهذا لا يتحقق إلا من خلال[12]:

- تنفيذ الاتفاقيات العربية الهادفة الى تسريع التنمية الصناعية بين البلدان العربية وتنفيذ اتفاقية حرية حركة السلع عربية المنشأ، وهذا من شأنه توسيع أسواق المنتجات الصناعية العربية والرفع من مستوى التجارة البينية التي لا تزال متدنية قياسا بحجم التجارة الخارجية العربية.

- اعتماد سياسات للتنمية الصناعية تقوم على المزايا النسبية الممكنة والمتاحة في الصناعة الاستخراجية والتحويلية وتحديد سبل وطرق تطبيقها بما يؤمن لها القدرة التنافسية في ظل الاسواق المفتوحة.

- تطوير بنية أساسية مناسبة لخدمة التنمية الصناعية تساهم في توسيع العملية الصناعية وتكاملها وبالتالي الرفع من القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية.

- تنسيق وتكامل العلاقات بين الصناعات الاستخراجية والتحويلية بما يساهم في زيادة القيمة المضافة والتشابكية القطاعية والاقتصادية والجغرافية.

- التوسع في الاستثمار في العنصر البشري والتنمية البشرية ورفع كفاءة قوة العمل من خلال التوسع في التعليم التقني والتعليم العالي الهندسي والفني المتصل بالأنشطة الصناعية وتنمية الثقافة الصناعية لاسيما المتصل منها بالأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص العمل.

- دعم الترويج للصناعات التي تبرز أهميتها على المستوى العربي كصناعات المعادن غير الحديدية والصناعات الإلكترونية، والألمنيوم والأسمدة وصناعات مواد البناء والبتر وكيماويات.

- تدعيم مناخ الاستثمار الصناعي لكي يصبح أكثر ملاءمة وقدرة على جذب المدخرات وحفز القطاع الخاص نحو المشاركة بفعالية في برامج التصنيع، ودعم النشاطات الصناعية القطرية التي تدعم التكامل الصناعي العربي.

- تطبيق السياسات الصناعية التي تعطي الأولوية والتشجيع لبعض الصناعات التي تعرض مزايا تقنية واضحة وفرص كبيرة للنمو مثل السلع الرأسمالية والبتروكيماوية وبعض الصناعات المعدنية والغذائية، كما تشمل هذه السياسات تطوير برامج البحوث الصناعية وحماية وتطوير المواد الأولية.

- زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي، ونقل وتوطين التكنولوجيا، واستيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة وتنافسية المنتجات الصناعية العربية في الأسواق الداخلية والخارجية.

- تعزيز الاستثمارات العربية المشتركة العامة والخاصة في مجالات الصناعات العربية الاستخراجية والتحويلية والعمل لتحسين كفاءة وجودة المنتجات الصناعية ورفع قدرتها التنافسية التصديرية البينية ومع الخارج وتوسيع الانشطة الترويجية للمنتجات الصناعية العربية، وتعزيز دور القطاع الخاص التنموي

- تنسيق الضوابط القانونية والإدارية والضريبية والاستثمارية والمواصفات والمقاييس الصناعية، بما يسهل حركة انسياب السلع والخدمات بين الدول العربية.

ان دعم مسار التعاون الصناعي العربي وتطبيقه على أرض الواقع يتطلب جهودا كبيرة لذلك يجب التغلب على المعوقات التي تقف امام التعاون الصناعي وهذا لا يكون إلا بتهيئة البيئة المناسبة لزيادة مساهمة القطاع الخاص في الصناعة وتحسين مناخ الاستثمار.

III-4 تحديات الصناعة العربية

تواجه الصناعات التحويلية في الدول العربية مجموعة من التحديات، تتفاوت حدتها من دولة الى أخرى، هذا الى جانب الأوضاع السياسية والأمنية التي تمر بها المنطقة وانعكاساتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وأيضا المحلية، من هذه التحديات والمعوقات ما يلي[13]:

الصعوبات الهيكلية: تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تواجه الاقتصاد والصناعة العربية فيما يتعلق بالبنية الهيكلية للاقتصاد العربي، لهذا يجب على الدول العربية بناء هياكل اقتصادية قادرة على تحقيق التحول الهيكلي والتنويع الذي يؤدي الى استدامة النمو، حيث يمثل وجود قطاع انتاجي متطور أحد أركان جودة البنية الهيكلية للاقتصاد العربي، واحد أهم قاطرات النمو، ويعد دعامة للترابط والتشابك بين الأنشطة الاقتصادية على مستوى الدول العربية، وهنا يمكن تقييم قدرات هذا القطاع الحيوي من خلال نتائج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي الذي يقوم بتقييم الهيكل الإنتاجي والتكنولوجي ومدى قدراته على انتاج وتصدير السلع المصنعة

بصورة تنافسية، هذا استنادا الى تقييم أربعة جوانب رئيسية تتمثل في نصيب الفرد من القيمة المضافة في الصناعات التحويلية، ثم من الصادرات المصنعة، وكذلك الكثافة الصناعية، وأخيرا مستوى وجودة الصادرات، هذا المؤشر يصلح لتقييم الأداء الصناعي، بالإضافة الى أداء الصادرات في الدولة، وكلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر كلما دل ذلك على ارتفاع تنافسية الإنتاج الصناعي في الدولة.

التحديات التكنولوجية: تواجه الصناعات التحويلية العربية كثيرا من التحديات أهمها التحديات الخارجية التي تتمثل في التحولات السريعة في التكنولوجيا الصناعية، وفي أشكال العولمة الاقتصادية الجديدة والتي تطورت بشكل سريع، هذه التحديات تلقى على عاتق الدول العربية حملا ثقيلا يتطلب منها بذل الكثير من الجهد المال والجهد والعمل من أجل احداث تغيير نوعي باتجاه التحول من الصناعات التقليدية الى الصناعات الحديثة، الى جانب تعزيز الكفاءة في مواكبة القدرات التنافسية للتكتلات الاقتصادية، وذلك من خلال التعاون والتكامل في الصناعات العربية، إضافة الى كفاءة التعامل مع التزامات الانفتاح واتفاقيات منظمة التجارة العالمية والشراكة الأوروبية، لأنه لا يمكن اختراق الحواجز التي تنطوي عليها هذه التحديات الا بالعمل على بناء تكتل عربي قوي في مواجهة الخصم المتصاعد من التيارات العالمية والتحديات الإقليمية الحالية والمستقبلية، وذلك بالإضافة الى ضرورة الاهتمام بالتعليم بالدول العربية، حيث أن التطور السريع في مجالات التكنولوجيا الحديثة والاتصالات والصناعة هي أحد منتجات البحوث العلمية والتطوير التكنولوجي.

الخاتمة

بالرغم من اهتمام الدول العربية بالقطاع الصناعي إلا أن أغلبها يعتمد بصفة أساسية على القطاع الاستخراجي الذي يقوم أساسا على استخراج المواد الاولية، وخصوصا النفط والغاز، باعتبارها اقتصادات تابعة في أغلبها إلى المحروقات، ولقد سجلت معظم الدول العربية مستويات متدنية في نسب مساهمة القطاع الصناعي التحويلي في الصادرات الكلية، كذلك ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، وكذا في خلق القيمة المضافة داخل الإقتصاد الوطني ، ما يدل على ضعف هذا القطاع وعدم قدرته على تلبية الاحتياجات الأساسية للدول العربية، وهذا ما أكدته الدراسة الحالية التي كانت أهم نتائجها ما يلي:

- التركيب المشوه لمكونات الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، حيث تغلب عليه مساهمة الصناعات الاستخراجية مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا الوضع كان نتيجة الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها هذه الدول.

- هيمنة الصناعات الاستخراجية على القطاع الصناعي مع ضعف مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول العربية؛

- ضعف صادرات الصناعات التحويلية العربية خاصة اذا ما قورنت بإجمالي الصادرات العالمية؛

- تواجه الصناعات التحويلية العربية العديد من التحديات، أهمها التحديات التكنولوجية والهيكلية؛

التوصيات

- الدراسة الجادة لمختلف المشاكل التي تعيق تطور الصناعات التحويلية في الدول العربية والعمل على إزالتها من أجل تطوير هذه الصناعات.

- ضرورة تحفيز الشركات الأجنبية للاستثمار في القطاع لصناعي التحويلي من خلال منحها تحفيزات إضافية مقارنة بالمؤسسات التي تنشط في القطاعات الأخرى.

- ضرورة سن القوانين والتشريعات الضرورية لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الاستراتيجي، وبالتالي الارتقاء بالقطاع الصناعي التحويلي لمنافسة الواردات والتصدير الى الخارج.

- الاهتمام بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير من أجل رفع جودة منتجات الصناعة التحويلية العربية في السوق الدولية وزيادة القدرة التنافسية لها.

- ضرورة تحسين جودة وتنافسية الإنتاج الصناعي العربي والعمل على تكاملية الصناعات العربية لزيادة قدرتها التنافسية أمام المنتجات الأجنبية.

تضارب المصالح

❖ يعلن المؤلف أنه ليس لديه تضارب في المصالح.

المراجع

1- مدحت القريشي(2005)، "الاقتصاد الصناعي"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ص26

2- عبد الغفور حسن كنعان المعماري(2010)، "اقتصاديات الإنتاج الصناعي"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ص14

3- أحمد إبراهيم عبد العال حسن(2018)، التعاون الصناعي العربي بين التحديات وأفاق التفاعل مع المتغيرات المعاصرة، دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية، جامعة المنصورة، نوفمبر 2018، ص 4-5.

4- بلغنو سمية، موسوس مغنية، (09-10 نوفمبر 2010)، متطلبات تعزيز تنافسية الصناعات التحويلية العربية في ظل انعكاسات منطقة التبادل الحر الأوروبية، مداخلة في الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

5- زرقون محمد، بوختالة سمير، (23-24 نوفمبر 2015)، دور الصناعات التحويلية في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائر-دراسة حالة قطاع الحديد والصلب-، كتاب الملتقى العلمي الاقتصادي الدولي الرابع حول: التأهيل الصناعي وتحديات انماء الاقتصاديات العربية-حالة الجزائر-،جامعة امحمد بوقرة -بومرداس-ص 106.

6- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، (2018)، العدد 38، ص 80-81

7- نفس المرجع السابق، ص 35.

8- عامر جميل عبد المحسن، مهدي صالح حنوش(2013)، واقع وآفاق تطور

الصناعات التحويلية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة الخليج العربي، المجلد 41، العدد (3-4)، ص 3.

9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، مرجع سبق ذكره، ص 305.

10- نفس المرجع السابق، ص iv.

11- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2017،ص 82.

12- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014 العدد 34، ص 89.

13- أحمد إبراهيم عبد العال حسن، مرجع سبق، ذكره، ص ص 14-16

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

المؤلف صليحة يعقوبن (2020)، واقع الصناعات التحويلية ودورها في تطوير الاقتصاديات العربية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 12، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، الصفحات. ص ص: 170-180